

Distr.: General
27 December 2004
Arabic
Original: English



التقرير المرحلي للأمين العام عن إثيوبيا وإريتريا

إضافة

المرفق الأول

لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية: التقرير الخامس عشر عن أعمال اللجنة

الضميمة الأولى

رسالة مؤرخة ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس لجنة الحدود
الإثيوبية - الإريترية من المستشار القانوني لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية
الاتحادية

أكتب إليكم اليوم بناء على تعليمات من حكومة إثيوبيا لأوإي اللجنة بمعلومات عن
آخر مبادرة تقدمت بها الحكومة لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا.

ففي ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، ألقى معالي رئيس وزراء إثيوبيا، ميليس زيناوي،
خطاباً هاماً في مجلس ممثلي الشعب (البرلمان الاتحادي) بشأن عملية السلام، قدم فيه مقترحا
للسلام من خمس نقاط، وهو المقترح الذي اعتمده البرلمان بعد مناقشته.

وطلبت إليّ حكومة إثيوبيا أن أبلغ اللجنة بأن المبالغ المستحقة عليها سوف تسدد
فوراً، بناء على الفقرة (٤) من مقترح السلام ذي النقاط الخمس. وإلى جانب ذلك،
ستسارع إثيوبيا بتعيين ضباط الاتصال التابعين لها من قائمة للمرشحين يجري النظر فيها في
الوقت الراهن. وسوف توافي اللجنة بأسمائهم ومعلومات أساسية عنهم كما هو محدد في
الأمر الصادر عن اللجنة في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٣.

وقد أرفقت طيه أيضاً المقترح ذي النقاط الخمس والبيان الذي أدلى به رئيس الوزراء
زيناوي في مجلس ممثلي الشعب لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في اليوم ذاته، ألا وهو
٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (انظر التذييل).

(توقيع) ب. دونوفان بيكارد

المستشار القانوني لجمهورية

إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية

قرار بشأن المقترح ذي النقاط الخمس لحل النزاع القائم بين إثيوبيا وإريتريا

إن مجلس ممثلي الشعب لجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية، بعد أن ناقش بتفصيل المقترح ذي النقاط الخمس الذي قدمه معالي رئيس الوزراء ميليس زيناوي؛ إذ يسلم بأن الرغبة في إحلال السلام الدائم لشعبي إثيوبيا وإريتريا لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استعيض عن حالة الاحرب واللاسلم الراهنة بسلام مستمر ودائم بين البلدين؛ وإذ يدرك أن حل جميع الخلافات بين البلدان المجاورة بالطرق السلمية وحسب وعن طريق التفاوض هو الضامن الوحيد لاستتباب السلام الدائم وتعزيز المصالح المتبادلة؛ وإذ يؤكد مجددا اقتناع إثيوبيا الثابت بأن قرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية كان قرارا معيبا، وإذ يسلم، مع ذلك، بأن لا شيء أهم من تحقيق السلام الدائم بين البلدين؛ واقتناعا منه بأن إحلال سلام دائم بين البلدين سيسهم على نحو ملموس في إضفاء السلام على منطقة القرن الأفريقي؛

يعتمد بموجبه المقترح التالي المؤلف من خمس نقاط.

- ١ - حل النزاع بين إثيوبيا وإريتريا بالطرق السلمية ليس إلا.
- ٢ - التصدي للأسباب الجذرية للنزاع عن طريق الحوار بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين.
- ٣ - قبول إثيوبيا، مبدئيا، بقرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية.
- ٤ - موافقة إثيوبيا على تسديد المبالغ المستحقة عليها للجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية وعلى تعيين ضباط للاتصال الميداني.
- ٥ - الشروع فورا في إجراء حوار بهدف تنفيذ قرار لجنة الحدود الإثيوبية - الإريترية. مما يسهم في تعزيز السلام الدائم وإقامة علاقات أحوية بين الشعبين.

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤

الضميمة الثانية

رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية من المستشار القانوني لمكتب رئيس دولة إريتريا

أبلغ قلم لجنة الحدود إريتريا مؤخرا بأن نسخة من "مقترح السلام" الجديد لرئيس الوزراء ميليس زيناوي قد أحييت إليها من جانب إثيوبيا. بيد أن خطة السلام الوحيدة التي كلفت اللجنة تنفيذها هي اتفاق الجزائر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي أنشئت اللجنة بموجبه.

وقد أبلغ رئيس الوزراء ميليس الشعب الإثيوبي والمجتمع الدولي مرارا بأن "مقترح السلام ذا النقاط الخمس" الذي تقدم به يشكل بديلا عن الحكم الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية - الإريتيرية في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وليس موافقة على الوفاء به بالصيغة التي ورد بها. وفي مقابلة أجرتها معه وكالة رويترز في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ ونشرت بعنوان إثيوبيا توافق على ترسيم معظم الحدود (تأكيد مضاف)، أكد رئيس الوزراء مجددا مطلبه بتغيير كل أجزاء الحكم التي لا يمكن لإثيوبيا الموافقة عليها:

"فقد قال ميليس للدبلوماسيين المقيمين في أديس أبابا في إحاطة إعلامية حضرها مراسلون "لقد قلنا منذ البداية أنه ليس لدينا أي اعتراض فيما يتعلق بما يعرف بـ ٨٥ في المائة من الحدود (مع إريتريا)، ويمكن الشروع في ترسيمها مباشرة".

"وقال ميليس إن الخلاف على نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية من الحدود يمكن حله عن طريق الحوار مع إريتريا التي خاضت الحرب مع إثيوبيا في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٠"^(١).

وفي مقابلة أجرتها معه صحيفة *Herald Ethiopian* في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، وأعاد طبعها مركز والطا الإعلامي، أدان رئيس الوزراء مجددا الحكم الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ وطالب بتحويله:

"لقد كررنا القول بأن القرار الذي اعتمده اللجنة لا يحقق السلام. وأي محاولة لتنفيذ القرار دون تحوير يمكن أن يقوض السلام بين البلدين، الذي يتسم بالمشاشة ولا يمكن التعويل عليه. وبناء على ذلك، اقترحنا الحوار والتفاوض من

(١) إثيوبيا توافق على ترسيم معظم الحدود، رويترز (٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).

أجل التوصل إلى حل ... وقد سلم المجتمع الدولي بأن تنفيذ قرار لجنة الحدود من شأنه أن يقوض السلام بين البلدين ...^(٢).

ورغم أن علم لجنة الحدود بأن إثيوبيا تنظر في تسديد حصتها من نفقات المحكمة قد يكون مصدر تشجيع لها، فإن مقترح إثيوبيا لا يتطرق البتة للالتزامات العالقة المهمة التي تكتسي صبغة أهم بكثير. إذ لم تمثل إثيوبيا لأمر اللجنة الصادر في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ والقاضي بإزالة المستوطنات غير المشروعة من الأراضي الإريترية، وهو أمر أقره مجلس الأمن صراحة في ١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٢ و ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢. ولم تمثل كذلك لقرارات مجلس الأمن التي تدعو الطرفين إلى الامتناع عن نقل السكان إلى المناطق المتأثرة.

إنه يقع على كاهل إثيوبيا الإعلان فورا عن احترام عمل لجنة الحدود احتراماً غير مشروط، بما في ذلك قبول الحكم الصادر في ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ على نحو كامل. ويجب أن تسحب إثيوبيا قواتها من الأراضي الإريترية وأن تتعاون بالكامل في إطار ترسيم الحدود بشكل سريع.

(توقيع) لي بريلمايير
المستشار القانوني لمكتب
رئيس دولة إريتريا

(٢) ميليس يقول إن مبادرة السلام الجديدة ستحقق السلام المستمر والدائم بين إثيوبيا وإريتريا، صحيفة Ethiopian Herald، أعيد طبعها من قبل مركز والطا الإعلامي (٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤).